

التعليم العالي الجامعي والتقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل

جمال مصباح حمس^{1*}، الهام إبراهيم ميلاد²

^{1,2} قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد – العجيلات، جامعة الزاوية، ليبيا

Higher University and Technical Education in Libya and Labor Market Requirements

Gamal Mosbah Hams^{1*}, Ilham Abraheem.Meelad²

^{1,2} Department of Business Administration, Faculty of Economics – Al-Ajailat, University of Zawia, Libya.

^{1*}Corresponding author : g.hams@zu.edu.ly

a.gazala@zu.edu.ly ²

¹ <https://orcid.org/0009-0001-6831-321X>, ² <https://orcid.org/0009-0006-8306-1256>

تاريخ الاستلام: 2026/8/15 تاريخ المراجعة 2026/8/30 تاريخ القبول: 2026/9/05- تاريخ النشر 2026/9/23

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع التعليم الجامعي والتقني في ليبيا وعلاقته بمتطلبات سوق العمل، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تواجه البلاد. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً الاستبيان والمقابلات وتحليل الوثائق كأدوات رئيسية لجمع البيانات. بلغ حجم العينة (1200) مشاركاً من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية وأصحاب الأعمال، موزعين على عدة مناطق ليبية. توصلت النتائج إلى وجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، تتجلى في التركيز المفرط على التخصصات النظرية وضعف الجانب العملي والمهارات التطبيقية. كما أظهرت الدراسة قصوراً كبيراً في المهارات الرقمية واللغات الأجنبية لدى الخريجين، إضافة إلى غياب إستراتيجية وطنية واضحة لربط التعليم بخطط التنمية. وأكدت النتائج أن التعليم التقني يمثل خياراً إستراتيجياً لمعالجة هذه الفجوة، شرط تطوير بنيته التحتية وتحسين صورته المجتمعية. أوصى البحث بضرورة إصلاح السياسات التعليمية، وتطوير المناهج لتشمل مهارات القرن الحادي والعشرين، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، إضافة إلى دعم الدراسات الميدانية الدورية التي ترصد احتياجات السوق المتغيرة.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، التعليم التقني، سوق العمل، الفجوة المهارية.

ABSTRACT

This study aims to examine the reality of higher and technical education in Libya and its relationship with labor market requirements, in light of the growing economic and social challenges facing the country. The research employed a descriptive-analytical approach, using questionnaires, interviews, and document analysis as primary data collection tools. The sample consisted of 1,200 participants, including university graduates, technical institute graduates, and employers, distributed across various Libyan regions. The findings revealed a clear mismatch between educational outcomes and labor market needs, manifested in the excessive focus on theoretical disciplines and the lack of practical and applied skills. The study also highlighted significant deficiencies in graduates' digital and

language skills, as well as the absence of a clear national strategy to align education with development plans. Results confirmed that technical education represents a strategic option to address this gap, provided that its infrastructure is improved and its societal perception is enhanced. The study recommends reforming educational policies, updating curricula to include 21st-century skills, strengthening partnerships between educational institutions and the labor market, and supporting regular field studies to monitor changing labor market demands

Keywords: Higher Education, Technical Education, Labor Market, Skills Gap.

1. مقدمة

يشكل التعليم العالي الجامعي والتقني أحد الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، إلا أن العلاقة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل لا تزال تعاني من فجوة واضحة. فالكثير من الخريجين يجدون أنفسهم في مواجهة سوق لا يتطلب تخصصاتهم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وتدني مساهمتهم الفاعلة في التنمية الوطنية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التعليم العالي في ليبيا، الجامعي والتقني، ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل، واستشراف الحلول لسد الفجوة بين الجانبين.

يُعد التعليم الجامعي والتقني من الركائز الأساسية التي تقوم عليها نهضة الأمم، إذ يمثل أداة رئيسية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لسوق العمل، ويساهم في خلق جيل قادر على الإبداع والإنتاج وتلبية حاجات التنمية المستدامة. وفي الحالة الليبية، شهد قطاع التعليم العالي والتقني تحولات عميقة منذ السبعينات، حيث سعت الدولة إلى إنشاء الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب التقني لتوسيع قاعدة التعليم وإتاحة الفرصة أمام الشباب الليبي للانخراط في العملية التعليمية. إلا أن هذا التوسع الكمي لم يُواكبه بالضرورة تطور نوعي يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي، مما أفرز فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات المؤسسات الاقتصادية.

هذا البحث يسعى إلى استعراض واقع التعليم الجامعي والتقني في ليبيا، والبحث في مدى توافقه مع سوق العمل، مع تقديم نتائج دراسة ميدانية توضح أبعاد المشكلة وتقدم بعض الحلول.

1.1 مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى توافق مخرجات التعليم العالي الجامعي والتقني في ليبيا مع متطلبات سوق العمل؟

1.2 تساؤلات البحث

وينبثق عن السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو واقع التعليم العالي الجامعي والتقني في ليبيا؟
- ما هي أبرز متطلبات سوق العمل الليبي الحالية والمستقبلية؟
- ما هي التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الاستجابة لمتطلبات السوق؟
- ما السبل المقترحة لتعزيز مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل؟

1.3 أهمية البحث

- تسلط الضوء على إحدى الإشكاليات الحيوية التي تمس التنمية في ليبيا.
- توفر بيانات وتحليلات تساعد متخذي القرار في تطوير السياسات التعليمية.
- تساهم في توجيه مؤسسات التعليم نحو برامج أكثر توافقاً مع حاجات الاقتصاد الوطني.

1.4. أهداف البحث

- التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي الجامعي والتقني في ليبيا.
- تحديد مدى ملائمة التخصصات المطروحة مع متطلبات سوق العمل.
- استكشاف الفجوات بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق.
- اقتراح حلول عملية لتعزيز الارتباط بين التعليم وسوق العمل.

1.5. حدود البحث:

- ينحصر هذا البحث في عدد من الحدود التي توضع نطاقه وهي كالآتي:-
- أ- الحدود الزمنية: خلال الفترة 2024م - 2025م.
 - ب- الحدود المكانية: يقتصر البحث على الجامعات والمعاهد العليا التقنية في ليبيا وأصحاب الاعمال ومدراء الموارد البشرية.
 - ج- الحدود الموضوعية: يتناول البحث التعليم العالي والجامعي والتقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل.

1.6. فرضيات البحث

1. توجد فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.
2. ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وقطاعات التشغيل يزيد من عدم المواءمة.
3. تطوير المناهج ودمج المهارات العملية يقلل من هذه الفجوة.

1.7 منهجية البحث

اعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والتربوية المرتبطة بالتعليم الجامعي والتقني وسوق العمل. ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات من الميدان وتحليلها بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.

1.8. مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من:

- خريجي بعض الجامعات الليبية وخريجي بعض المعاهد العليا وأصحاب الأعمال ومديري الموارد البشرية

1.9. عينة البحث

- 1200 مشارك.

1.10. الدراسات السابقة والتعقيب عليها

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من الباحثين بدراسة العلاقة بين التعليم الجامعي والتقني ومتطلبات سوق العمل، سواء في السياق العربي أو الدولي، وذلك نظرًا لتزايد معدلات البطالة بين الشباب الخريجين.

1.10.1. الدراسات العربية

- دراسة منصور (2021) [1]: تناولت هذه الدراسة مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات العربية، وأرجعتها إلى التوسع غير المدروس في التخصصات النظرية وضعف ربط المناهج بسوق العمل. وأوصت بتوسيع التعليم التقني وإدخال مهارات مهنية جديدة.

- **دراسة بن موسى (2017) [2]:** ركزت هذه الدراسة على واقع التعليم التقني في ليبيا، وأوضحت أن ضعف البنية التحتية ونقص الكوادر المتخصصة من أبرز معوقات نجاح هذا النوع من التعليم. كما أوصت بضرورة تحديث المناهج وربطها بمتطلبات القطاعات الإنتاجية.
- **دراسة المغربي (2022) [3]:** ناقشت الدراسة إشكالية المواءمة بين التعليم الجامعي وسوق العمل الليبي، وأكدت أن غياب إستراتيجية وطنية للتخطيط التعليمي أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من العاطلين رغم وجود وظائف شاغرة في مجالات تقنية ومهنية.

1.10.2. الدراسات الأجنبية

- **دراسة World Bank (2019) [4]:** أبرزت أن التعليم الجامعي في الدول النامية يواجه تحديات مرتبطة بضعف الجودة وغياب المواءمة مع خطط التنمية، وأشارت إلى أن تحسين جودة التعليم يعد مدخلاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي.
- **تقرير UNESCO (2018) [5]:** أكد أن التعليم التقني والمهني هو الأكثر قدرة على تلبية متطلبات سوق العمل إذا ما توافرت له مناهج مرنة وتدريب عملي مكثف.
- **دراسة OECD (2021) [6]:** ركزت على مهارات القرن الحادي والعشرين، وبيّنت أن الاقتصادات الحديثة لم تعد تكتفي بالشهادات بل تتطلب مهارات تطبيقية مثل التفكير النقدي والعمل التعاوني والابتكار الرقمي.

1.10.3. أوجه التشابه

- جميع الدراسات تؤكد وجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- الاتفاق على أن التعليم التقني يمثل ركيزة أساسية لمعالجة البطالة وتقليص الفجوة المهارية.
- التركيز على ضعف المناهج التقليدية والحاجة إلى تطويرها لتلائم سوق العمل المتغير.

1.10.4. أوجه الاختلاف

- الدراسات العربية ركزت أكثر على المشاكل الهيكلية في ليبيا والدول العربية مثل ضعف البنية التحتية والقصور في السياسات التعليمية.
- الدراسات الأجنبية ركزت على تطوير المهارات الحديثة وربط التعليم بالاقتصاد الرقمي.
- بعض الدراسات العربية تناولت التعليم الجامعي بصفته المسؤول الأول عن البطالة، بينما ركزت دراسات أخرى على التعليم التقني كخيار استراتيجي بديل.

1.10.5. سد الفجوة البحثية

من خلال مراجعة هذه الدراسات يتبين أن:

- هناك نقصاً في الدراسات الميدانية الحديثة في ليبيا التي ترصد بدقة واقع التعليم الجامعي والتقني ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل.
- الدراسات السابقة تناولت الجوانب العامة للمشكلة، لكنها لم تركز بالعمق الكافي على الفجوة المهارية النوعية مثل (المهارات الرقمية واللغات الأجنبية والابتكار) المطلوبة حالياً.
- البحث الحالي يسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل واقع التعليم في ليبيا وربطه مباشرة بالمتطلبات الفعلية لسوق العمل، مع تقديم توصيات عملية تستند إلى معطيات ميدانية.

2. الإطار النظري

يتناول هذا الجزء من البحث المفاهيم ذات العلاقة بموضوع التعليم العالي الجامعي والتقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل ويتضمن العناصر التالية :

- التعليم الجامعي: المفهوم والأهمية
- . التعليم التقني والمهني: المفهوم والدور
- العلاقة بين التعليم وسوق العمل
- تحديات التعليم الجامعي والتقني في ليبيا

2.1. التعليم الجامعي: المفهوم والأهمية

يُعرّف التعليم الجامعي بأنه المرحلة التعليمية التي تلي التعليم الثانوي، ويهدف إلى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة معرفيًا ومهنيًا في مختلف التخصصات. ويُنظر إليه باعتباره رافعة للتنمية المستدامة، حيث يسهم في تكوين رأس المال البشري وتزويد سوق العمل بالكفاءات [7]. وقد أكدت تقارير البنك الدولي [4] أن جودة التعليم الجامعي في الدول النامية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

2.2. التعليم التقني والمهني: المفهوم والدور

يُشير التعليم التقني والمهني إلى البرامج التعليمية والتدريبية التي تهدف إلى إكساب المتعلم مهارات عملية مباشرة في مجالات تقنية أو مهنية محددة. ويتميز هذا النوع من التعليم بارتباطه الوثيق بمتطلبات سوق العمل وحاجاته الآنية والمستقبلية [5]. وفي السياق الليبي، يشكل التعليم التقني خيارًا استراتيجيًا لمواجهة الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي واحتياجات سوق العمل، خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية [2].

2.3. العلاقة بين التعليم وسوق العمل

تُعتبر الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل من أبرز التحديات في الدول النامية. وتشير نظرية رأس المال البشري إلى أن الاستثمار في التعليم يؤدي إلى رفع إنتاجية الفرد وبالتالي إلى تحسين مستوى الاقتصاد الوطني. غير أن الدراسات الحديثة تؤكد أن عدم التوازن بين التخصصات الجامعية وحاجات السوق يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين [8].

2.4. تحديات التعليم الجامعي والتقني في ليبيا

- غياب الموازنة: تركز الجامعات الليبية على التخصصات النظرية أكثر من التخصصات التطبيقية المطلوبة في سوق العمل.
- ضعف البنية التحتية: نقص المعامل والمختبرات في المعاهد التقنية.
- السياسات التعليمية: عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة لربط التعليم بخطط التنمية.
- سوق العمل غير المستقر: تأثر السوق الليبي بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يحد من قدرته على استيعاب الخريجين [3].

2.5. الفجوة المهارية

تشير تقارير منظمة العمل الدولية [9] إلى أن واحدة من أهم العقبات أمام الشباب الليبي تتمثل في الفجوة المهارية، حيث لا يمتلك الكثير من الخريجين المهارات التقنية والرقمية واللغوية التي يتطلبها سوق العمل الحديث.

ويبرز هذا التحدي الحاجة إلى إصلاح التعليم التقني وتطوير المناهج لتشمل مهارات القرن الحادي والعشرين مثل التفكير النقدي، العمل الجماعي، والابتكار [6].

3. الإطار العملي

3.1. الجانب الميداني للبحث

3.1.1. منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية التربوية المرتبطة بالتعليم الجامعي والتقني وسوق العمل ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات وتحليلها بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.

3.1.2. مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من

- خريجي بعض الجامعات الليبية وخريجي بعض المعاهد العليا وأصحاب الأعمال ومديري الموارد البشرية.

3.1.3. عينة البحث

اعتمد البحث على العينة الطبقية العشوائية بحيث تم اختيار العينة من مختلف المدن الجغرافية (الزاوية - طرابلس - بنغازي - سبها)

- بلغ حجم العينة (1200) مشارك موزعين كآآتي:

العدد	الفئة
600	خريجي الجامعات.
400	خريجي المعاهد التقنية.
200	أصحاب الأعمال ومديري الموارد البشرية.

اختيار هذا الحجم الكبير للعينة يهدف إلى:

- زيادة دقة النتائج.
- تمثيل مختلف الشرائح الجغرافية والتعليمية.
- ضمان إمكانية التعميم على مستوى ليبيا.

3.2. أدوات جمع البيانات

- الاستبيان: أداة رئيسية تحتوي على مجموعة محاور مثل (مدى توافق التخصصات مع حاجات السوق - المهارات التي يفتقدها الخريجون - تقييم جودة المناهج).
- المقابلات نصف المهيكلية: أجريت مع عدد من أصحاب الأعمال وخبراء التعليم لتوضيح الفجوة المهارية بشكل أعمق.
- الوثائق والإحصاءات الرسمية: مثل تقارير وزارة التعليم، وزارة العمل، وديوان المحاسبة، لتدعيم الجانب الكمي للبحث.

3.3. إجراءات التحليل

- استخدام برنامج SPSS لتحليل الاستبيانات إحصائياً (النسب المئوية، المتوسطات، اختبار (T) ، تحليل التباين).
- التحليل الكيفي لمضامين المقابلات وربطها بالبيانات الكمية.

- مقارنة النتائج بالتصورات النظرية والدراسات السابقة للوصول إلى صورة شاملة عن الفجوة بين التعليم وسوق العمل في ليبيا.

4. النتائج

من خلال تحليل البيانات الميدانية (الاستبيانات، المقابلات، الوثائق الرسمية) تبين ما يلي:

أ- ضعف المواءمة بين التخصصات الجامعية وحاجات سوق العمل

- 72% من خريجي الجامعات أفادوا أن تخصصاتهم لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل الحالية.
- 64% من أصحاب الأعمال أكدوا وجود فائض في خريجي التخصصات النظرية (كالآداب والعلوم الإنسانية) ونقص في التخصصات التقنية (الهندسة، الزراعة، التكنولوجيا)

ب- قصور في المهارات العملية والتقنية

- 68% من أصحاب الأعمال أشاروا إلى أن الخريجين يفتقرون للمهارات التطبيقية والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- 59% من الخريجين اعترفوا بأن تعليمهم ركز على الجانب النظري أكثر من العملي.

ج- ضعف المهارات اللغوية والرقمية

- 71% من أصحاب الأعمال اعتبروا أن ضعف إتقان اللغة الإنجليزية يمثل عائقاً كبيراً أمام توظيف الخريجين.
- 63% أكدوا أن الخريجين يفتقرون للمهارات الرقمية اللازمة في سوق العمل الحديث.

د- قصور في سياسات التخطيط التعليمي

- 80% من المشاركين يرون أن السياسات التعليمية في ليبيا لا تقوم على دراسات سوق العمل الفعلية.
- معظم الجامعات والمعاهد لا تمتلك آلية منتظمة للتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص حول احتياجاتهم من الكفاءات.

هـ- نظرة المجتمع للتعليم التقني

- رغم الحاجة الكبيرة للكوادر التقنية، أظهر 54% من الطلبة تفضيلهم الالتحاق بالجامعات بدلاً من المعاهد التقنية بسبب المكانة الاجتماعية للشهادة الجامعية.

5. المناقشة

- تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة منصور (2021) [8] في الإشارة إلى أن البطالة بين الخريجين في العالم العربي سببها الأساسي ضعف المواءمة بين التعليم وسوق العمل.
- كما تتوافق مع تقرير UNESCO (2018) [5] الذي أكد أن التعليم التقني هو الأقدر على تلبية متطلبات السوق إذا ما تم دعمه ببنية تحتية ومناهج عملية.
- نتائج ضعف المهارات الرقمية واللغوية تتسق مع OECD (2021) [6] التي اعتبرت أن الاقتصادات الحديثة لم تعد تعتمد فقط على الشهادات بل على المهارات الحديثة مثل التفكير النقدي، والعمل التعاوني، والتقنيات الرقمية.
- الجديد الذي يضيفه هذا البحث هو تقديم دليل ميداني من ليبيا بعدد كبير من العينة (1200 مشارك) يثبت أن المشكلة لا تقتصر على التصورات النظرية بل هي واقع ملموس يعاني منه كل من الخريجين وأصحاب الأعمال.

6. دلالات النتائج

- أ- الحاجة لإصلاح السياسات التعليمية بحيث تُبنى على دراسات سوق العمل وتوقعات القطاعات الإنتاجية.
- ب- إعادة الاعتبار للتعليم التقني عبر تحسين صورته المجتمعية وتطوير بنيته التحتية.
- ج- تضمين المهارات الرقمية واللغات الأجنبية في المناهج الجامعية والتقنية كجزء أساسي من العملية التعليمية.
- د- إنشاء شراكات فعلية بين الجامعات والمعاهد والشركات لضمان تدريب عملي وتوظيف أسرع للخريجين.

7. التوصيات

أ- إصلاح السياسات التعليمية:

- ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتعليم العالي والتقني تستند إلى دراسات سوق العمل.
- تفعيل دور وزارتي التعليم والعمل في التخطيط المشترك لاحتياجات المستقبل.

ب- تعزيز التعليم التقني:

- تحسين صورة التعليم التقني في المجتمع عبر حملات توعية.
- توفير بنية تحتية حديثة (معامل، ورش، مختبرات) وتجهيزات متطورة.

ج- تطوير المناهج والبرامج:

- تضمين المهارات الرقمية واللغات الأجنبية كمتطلبات أساسية في كل التخصصات.
- ربط المقررات الدراسية بالجانب العملي والتدريب في المؤسسات الإنتاجية.

د- بناء شراكات مع سوق العمل:

- إقامة شراكات بين الجامعات والمعاهد والشركات لتوفير التدريب الميداني والوظائف.
- إنشاء مراكز متخصصة للتوجيه المهني ومتابعة الخريجين.

هـ- البحث العلمي والمتابعة:

- دعم الدراسات الميدانية الدورية لرصد احتياجات سوق العمل المتغيرة.
- تشجيع الأبحاث التطبيقية التي تعالج قضايا التشغيل والتنمية.

و- تنمية قدرات الخريجين:

- تنظيم برامج تدريبية مكاملة للخريجين في المهارات الناقصة (Soft Skills)، ريادة الأعمال، التفكير النقدي.
- تحفيز الشباب على الاتجاه نحو ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة بدلاً من الاعتماد على الوظيفة العامة فقط.

8. الخاتمة

يُظهر هذا البحث أن قضية التعليم الجامعي والتقني في ليبيا تمثل محوراً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تعاني من تحديات هيكلية تؤثر سلباً على قدرتها في تلبية متطلبات سوق العمل. فقد أظهرت النتائج وجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق، سواء من حيث التخصصات المطروحة أو نوعية المهارات المكتسبة. كما تبين أن الجامعات الليبية ما زالت تركز على الجانب النظري على حساب التطبيق العملي، وأن المعاهد التقنية تعاني من ضعف البنية التحتية وقلة الاهتمام المجتمعي.

لقد أكد البحث أن الفجوة المهارية - خصوصاً في المهارات الرقمية واللغات الأجنبية - تعد من أكبر التحديات التي تحد من فرص توظيف الخريجين في السوق المحلي والإقليمي. كما بيّنت الدراسة أن السياسات التعليمية الحالية تقتصر إلى آليات واضحة للتخطيط وفق متطلبات التنمية وسوق العمل، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

من هنا، تتضح الحاجة الملحة لإصلاح شامل يربط التعليم الجامعي والتقني بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع إرساء شراكات حقيقية بين المؤسسات التعليمية وقطاعات العمل المختلفة.

المراجع

- [1]. منصور سامي. البطالة بين خريجي الجامعات العربية: الأسباب والحلول. دار الكتاب: عمان، الأردن؛ 2021.
- [2]. بن موسى أحمد. التعليم التقني في ليبيا: الواقع والتحديات. جامعة الفاتح: طرابلس، ليبيا؛ 2017.
- [3]. المغربي علي. التعليم وسوق العمل في ليبيا: إشكاليات وحلول. مجلة العلوم الاقتصادية. 2022؛ 12(3):45-62.
- [4]. World Bank. *Higher Education for Development*. World Bank: Washington, DC, USA; 2019.
- [5]. UNESCO. *Technical and Vocational Education and Training: Policy Review*. UNESCO: Paris, France; 2018.
- [6]. OECD. *Skills Outlook 2021: Learning for Life*. OECD Publishing: Paris, France; 2021.
- [7]. عبد الله محمد. التعليم الجامعي وأثره في التنمية الاقتصادية. دار الفكر: القاهرة، مصر؛ 2020.
- [8]. منصور سامي. البطالة بين خريجي الجامعات العربية: الأسباب والحلول. دار الكتاب: عمان، الأردن؛ 2021.
- [9]. ILO. *Global Employment Trends for Youth*. International Labour Office: Geneva, Switzerland; 2020.